تنطلق اليوم في الكويت

القمة العربية- الإفريقية تدشن مرحلة جديدة من الشراكة بين رأس المال والموارد الطبيعية

الكويت/كونا

تستضيف دولة الكويت اليوم القمة العربية الإفريقية الثالثة وسط تطلعات دول المجموعتين العربية والإفريقية إلى شراكة استراتيجية قائمة على أساس التكامل بين رأس المال والموارد الطبيعية.

وتحظى القمة الثالثة بأهمية خاصة في ظل التطورات التي تشهدها بعض الدول العربية والإفريقية والتحولات السياسية التي طالت بعض تلك البلدان وما ترتب عليها من آثار اقتصادية فرضت تحديات جديدة أمام خطط التنمية ومواجهة البطالة وتحقيق الأمن الغذائي.

ويفرض الجانب الاقتصادي نفسه بقوة على أجندة المؤتمر الذي انعكس على شعاره (شركاء في التنمية والاستثمار) مما دعا الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صاحب اليد الطولى في دعم مشاريع التنمية في معظم دول القارة الإفريقية إلى تنظيم منتدى اقتصادي عربي- إفريقي في إطار الاستعدادات للقمة العربية-الإفريقية.

ودعا مسؤولون في جامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي خلال المنتدى الاقتصادي إلى الإسراع في تعزيز مفهوم التضامن العربي الإفريقي من خلال بناء أرضية تعاون اقتصادي مشترك وإعطاء الأولوية لعجلة التنمية المستدامة في إفريقيا والعالم العربي.

ويرى مراقبون ان العلاقة بين المجموعتين يجب أن تقوم على أساس التكامل بينهما من خلال الاستفادة من الإمكانيات المادية لدى بعض الدول العربية في الاستثمار في الموارد الطبيعية لدى القارة الإفريقية بما يحقق الشراكة الاستراتيجية المنشودة التي تحقق تطلعات شعوب المنطقتين.

وأكد المدير العام للمركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة محمود الصلح في ورقته حول (التحديات المشتركة وفرص إنتاج الحبوب) خلال المنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي الأسبوع الماضي ان دول إفريقيا جنوبي الصحراء تتمتع بأكبر قدر من الأراضي الصالحة للزراعة وبوفرة من موارد المياه والظروف المناخية مقارنة بالدول العربية في حين تتوفر لدى بعض الدول العربية الموارد المالية للقيام باستثمارات واسعة النطاق في مجال الأمن الغذائي.

ورأى الصلح أنه بمقدور الدول العربية والإفريقية جنوب الصحراء توفير ما نسبته 80 % من إنتاج الغذاء في كلتي المنطقتين من خلال التركيز على صغار المزارعين.

ويعكس ما طرحه الصلح أهمية فكرة التكامل بين المنطقتين للاستفادة من الموارد المتاحة في كل منهما ودعم بعضهما بعضا الا أن ذلك التكامل واستقطاب رؤوس الأموال في الاستثمار بحاجة إلى تشريعات وضمانات لحماية الاستثمار وهو ما نبه إليه بعض المراقبين.

ويقول المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في جامعة الدول العربية طارق الزدجالي في ورقة عمل امام المنتدى الاقتصادي ان التعاون بين الدول العربية ودول إفريقيا في مجالات الأمن الغذائي والتنمية السمكية يجب أن يكون تكامليا وشفافا ويأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة بالإشكال والبنى التحتية والهيكلية كافة وإيجاد الضمانات والحماية المناسبة للاستثمار.

وبينما ركز مراقبون ومسؤولون عرب وأفارقة على فكرة وأهمية مشاركة القطاع الخاص والمنظمات الأهلية ودورها في المساهمة بخطط التنمية في الدول العربية والإفريقية بعد وضع الضمانات اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال للاستثمار في إفريقيا أكد الزدجالي ضرورة التركيز على القطاع الخاص في المنطقتين بحيث تكون الحكومات راعية من خلال التشريعات التي من شأنها المضي بالاستثمار في هذه المجالات وبما يحقق المصالح الاستراتيجية. في موازاة ذلك يرى الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي ان مسار التعاون العربي- الإفريقي يرتكز على العمل لخلق فضاء للتواصل ما بين رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين العرب والأفارقة يتم من خلاله تبادل المعلومات والتجارب الإحصائية ومصادر التمويل.

ويتفق مفوض الشؤون الاقتصادية في الاتحاد الإفريقي انتوني ماروبينج مع ما ذهب إليه العربي حيث دعا إلى التركيز على الاستثمار وتعزيز دور المنظمات الأهلية غير الحكومية في مجال التعاون العربي- الإفريقي.

ويعكس إعلان الكويت الذي تضمن عددا كبيرا من البنود حول الاقتصاد والاستثمار والتنمية أهمية الجانب الاقتصادي في القمة العربية الإفريقية الذي ترتكز عليه جوانب اخرى كبيرة مثل تحقيق الامن والاستقرار والتطور والتنمية وتحقيق تطلعات الشعوب إلى العيش في مستويات اقتصادية مناسبة.

وقال وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد الجارالله خلال اجتماع كبار المسؤولين ان تركيز الكويت على الجوانب الاقتصادية وإطلاق (شركاء في التنمية والاستثمار) شعارا للقمة العربية الإفريقية يأتي استشعارا منها بأهمية الانطلاق بالعمل العربي الإفريقي المشترك إلى آفاق تحقق تطلعات الشعوب.

وأكد ان تحقيق التعاون الاقتصادي المنشود يحتاج خلق الأجواء الملائمة للاستثمار وسن التشريعات اللازمة لتشجيعه وتحفيز التجارة البينية والاهتمام بالبنى التحتية المشتركة لاسيما المواصلات والاتصالات التي من شأنها زيادة حركة تبادل السلع والخدمات.

وتضفي استضافة الكويت للقمة العربية- الإفريقية الثالثة زخما إلى الجانب الاقتصادي في العلاقات العربية- الإفريقية نتيجة اهتمام وحرص سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح في المجالات الإنسانية والتنمية والاقتصاد حرصا منه على تحقيق التنمية المستدامة بما يحقق الأمن والاستقرار للمجتمعات.

وتجلى ذلك الاهتمام من سمو أمير البلاد في عدد من المبادرات استضافت من خلالها الكويت عددا من المؤتمرات الدولية والإقليمية منها القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي عقدت في البلاد عام 2009 ومنتدى حوار التعاون الأسيوي عام 2012 والمؤتمر الدولي الأول للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا إلى جانب استضافة مؤتمر القمة العربي - الإفريقي الثالث اليوم.

وتعزز استضافة الكويت هذه القمة فرص نجاحها بسبب قربها من القارة الإفريقية خصوصا من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي تشمل أنشطته الغالبية العظمى من دول القارة ما أكد عليه القائم بالأعمال بالنيابة في سفارة المغرب لدى البلاد المهدي الرامي بقوله "ان الكويت قريبة من القارة الإفريقية ومن همومها عبر مختلف المبادرات".

وأشار إلى مساهمات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ عقود في دعم القارة الإفريقية بقروض ومنح تجاوزت ستة مليارات دولار.

وتترقب شعوب الدول العربية والإفريقية ما ستتخمض عنه تلك القمة التي سعت الكويت إلى توفير جميع مقومات النجاح لها من أجل أن تحقق نتائج تنعكس على واقع الشعوب الاجتماعي والاقتصادي وتدعم تحقيق الاستقرار لها.

تحليل الأسبوع

العنف يدخل ليبيا النفق المظلم

عبدالملك السلال

تحولت ليبيا إلى ساحة مفتوحة للعنف المتسفحل الذي تزداد وتيرته بفعل هجمات المجموعات المسلحة حوّلت معها هذا البلد الواقع في افريقيا إلى ساحة للمواجهات والاشتبكات مستغلة الاوضاع الامنية الهشة اصلا لتضع بذلك الزيت على النار ..وهو مايثير مخاوف وقلق الشعب الليبي والمجتمع الدولي بشكل عام من تنامي ظاهرة العنف التي قد تدخل ليبيا بعد طوي صفحة القذافي إلى المجهول بآفاقه السلبية المختلفة.

وفي قراءة متأنية يشهد الوضع الأمني هناك حالة من الفلتان غير المسبوق مع ازدياد هجمات الجماعات المسلّحة والعنف المنظم. فلا يكاد يمرّ يوم واحد إلا وتسجّل اعتداءات مسلّحة جديدة في تحدّ مُعلن للأجهزة الأمنية. التي تقفُ عاجزة عن ضبط ايقاع الامن وعن إيجاد حلّ لمعضلة الحدود التي أضحت تشكّل ممرّات للأسلحة وعناصر الجماعات المتشدّدة. وحسب العديد من المراقبين فإن استمرار العنف في ليبيا تغذيه بعض المجموعات المرتبطة بتيارات متشددة، تبدو المستفيد الأكبر من حالة الفوضى السائدة في البلاد، وبما يُعرقل بناء مؤسّسات الدولة في ظل ترهّل الأجهزة الأمنية وضعف المؤسسة العسكرية.

ولا تزال أزمة الحدود تؤرّق السلطات الليبية، فقد أصبح من الواضح استغلال الجماعات المسلّحة لهشاشة الوضع الأمني في البلاد وضعف التعزيزات الأمنية في المناطق الحدودية لتشكل منطلقا للقيام بأعمال إرهابية. من قبل مايسمى بـ«التيّارات الجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، ولم تقتصر فوضى الحدود على ذلك، بل تصاعدت وتيرة أنشطة عصابات تهريب المخدرات والأسلحة والذخائر التي أضحت تفرض قانونها الخاص، لتطوّر حراكها إلى درجة القيام بعمليات عسكرية تستهدف القوات العسكريّة المرابطة على الحدود.

و لعب المسلحون قبل عامين دورًا حاسمًا في الثورة الليبية ضد العقيد معمر القذافي. ومع ذلك فقد أثار مدى تأثيرهم في ليبيا الجديدة مخاوف في المجتمع الدولي الذي دعا إلى اتخاذ موقف حازم ضد التطرف العنيف في إشارة واضحة إلى المقاتلين الذين يقفون حجر عثرة امام مشروع بناء الدولة وترسيخ الديمقراطية في ليبيا التي تكتنفها مجموعة من العوامل، بما في ذلك عدم وجود مؤسسات قائمة من قبل، والترتيبات الأمنية الضعيفة، وقلة الخبرة السياسية والصرامة الأيديولوجية للعديد من الجهات الفاعلة المعنية. كذلك انتشار الأسلحة، ولا مركزية الميليشيات المسلحة، وقربها من مسرح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جميعها عناصر ساهمت في ازدياد عدم الاستقرار. ويجد الإسلاميون الليبيون أنفسهم في خضم هذه التحديات. ويحتاج دورهم إلى تحليل وفهم أفضل.

وتدليلا على مدى عجز أجهزة الدولة عن ضبط الأمن كانت طرابلس العاصمة محورا لاشتباكات عنيفة ودامية بين الميليشيات المسلحة المتناحرة في سابقة غير معهودة وخطيرة تؤكد أن هذه الجماعات المسلحة التي استطاعت في وقت سابق اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان لعدة ساعات قبل أن يطلقوا سراحة الشهر الماضي أن تفعل مايحلو لها، فقد تكررت هذه السابقة الاحد بخطف نائب رئيس المخابرات الليبية مصطفى نوح من مطار طرابلس بعد عودته قادما من تركيا .الامر الذي يضع علامات استفهام كبيره لهكذا اختطافات تطال مسؤولين كبارا يفترض بهم حماية شعبهم اولا وانفسهم ثانيا فإن الوضع أكثر من خطر ! . وهو ما استشعره الشعب الليبي الذي حاول الانتفاضة ضد هذه الميليشيات في طرابلس بمظاهرات شعبية سلمية سرعان ما تحولت إلى حمام دم عندما تم اطلاق الرصاص عليهم أسفر عن وقوع قتلى وجرحى بالمئات من قبل الجماعات المسلحة التي باتت تؤرق مضجع الليبيين بزعزعة الامن والاستقرار إذ وجدت الحكومة نفسها عاجزة عن ضبط ايقاع وفرملة مثل هذه الهمجات المتكررة التي طالت حتى السجون .

وإذ ابقيت ليبيا اسيرة وضع امني متدهور يضاف اليه بروز نزعات استقلالية كان آخرها ظهورا في برقة التي اعلنت انها ستعقدُ صفقات بيع النفط لحسابها بعيدا عن الحكومة المركزية .. فإن البلاد مهددة بالتجزيء والتقسيم مما يدخلها في نفق مظلم لاسيما وان الدول الغربية قد تركتها وهي من ينبغي أن يكون الصديق للحكومة الليبية قد تخلت عنها مطلقا وتركتها وحيدة في مواجهة عنف الجماعات المسلحة؟!. كما أن هناك شبه إجماع في ليبيا على أنّ تفاقم ظاهرة التهريب كان نتيجة مباشرة لتوتر الأوضاع الأمنيّة وحالة عدم الاستقرار المتفشّية في البلاد. كما نتج ذلك عن نقص انتشار الأجهزة الأمنية والعسكريّة الليبية على طول المناطق الحدوديّة الشاسعة التي خبر المهرّبون مسالكها وأسرارها وربطوا علاقات نظرائهم من مهرّبي الدول المجاورة.

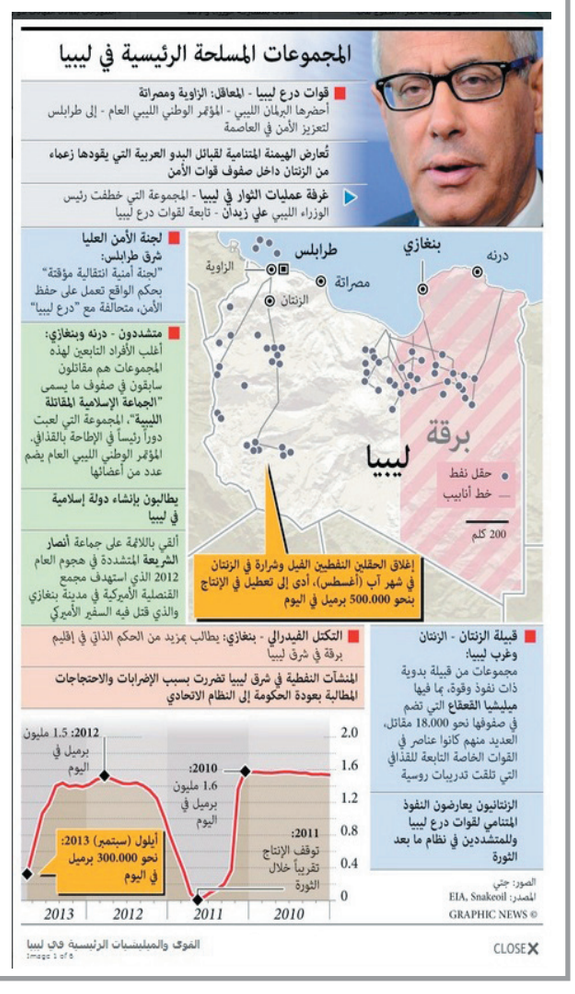

الأعاصير تخلف كارثة إنسانية في الفلبين وتتجه إلى أميركا

متابعة/ قاسم الشاوش

خلفت الأعاصير التي ضربت الفلبين وفيتنام شرق آسيا كارثة إنسانية وخسائر مادية كبيرة وآلاف المشردين في مشهد دراماتيكي يستدعي الاستجابة لصرخات المنكوبين، وهذه الكوارث قد تتكرر بفعل الطبيعة لتتجه إلى مناطق وسط أميركا الشمالية التي شهدت أمس عواصف قوية وأعاصير ضربت الغرب الأوسط الأميركي خلفت ستة قتلى وعشرات الجرحى وكذا أضرارا مادية جسيمة.

وأكدت السلطات المحلية بأن الرياح العاتية والأعاصير التي ضربت عددا من الولايات أدت إلى اضطراب حركة الملاحة الجوية وقطع التيار الكهربائي عن عشرات آلاف المنازل وجرف السيارات واقتلاع أشجار وتدمير منازل خاصة في مدينة واشنطن الواقعة في ولاية ايلينوي.

وقالت باتي توموسن من وكالة إدارة الأزمات في ولاية ايلينوي أن ستة أشخاص قتلوا في هذه الأعاصير وهناك مخاوف من ارتفاع الحصيلة.

وكان إعصار هايان قد أودى قبل أيام بحياة 3681 شخصا في الفلبين على الأقل فضلا عن فقد 1186 وخلف أزمة إنسانية ضخمة حيث أدت الكارثة لتشريد نحو أربعة ملايين ارتفاعا من 900 ألف في أواخر الأسبوع الماضي.

وأعلن البيت الأبيض أن الرئيس باراك اوباما يتابع تطور الأوضاع في المناطق المتضررة.

وأوضح مونكن أن اثنين من القتلى سقطا في أقصى جنوب ايلينوي والثلاثة الباقون في مدينة واشنطن، مبديا خشيته من ارتفاع حصيلة الضحايا "بصورة ملحوظة".

من جهتها أفادت قناة "نيوز 25" الإخبارية التابعة لشبكة "بي سي" بأن 37 شخصا على الأقل أصيبوا بجروح بينهم سبعة جروحهم بالغة.

وقال مونكن أن العاصفة "لم تنته تماما، نريد أن نتأكد من بقاء الجميع في منأى" منها.

وأضاف أن العاصفة أتت بالكامل على 70 منزلا في منطقتين مختلفتين في حين ألحقت أضرارا جزئية بمئات المنازل الأخرى. وفتح الصليب الأحمر أربعة مراكز إيواء في المناطق المنكوبة.

وفي وسط ايلينوي تفاوتت أضرار العاصفة بين منازل دمرت بالكامل وأخرى لم يبق منها إلا الأعمدة الخشبية والأساسات الخرسانية في حين اقتصرت الأضرار في أماكن أخرى على تحطم الزجاج.

وأدت الرياح إلى جرف سيارات واقتلاع أشجار وقطع خطوط توتر عال.

وفي ولاية إنديانا أفادت وسائل إعلام محلية عن تضرر مبان في مدينتي ليبانون وكوكومو.

بدورها أعلنت شركة ديوك اينرجي التي تزود المنطقة بالكهرباء أن العاصفة أدت إلى قطع الكهرباء عن 64400 منزل، في حين أعلنت شركة "اندينابوليس باور اند لايت" التي تتولى تزويد مدينة اندينابوليس بالكهرباء ان التيار انقطع عن 16 ألف منزل في عاصمة الولاية.

وحذرت وكالة الأرصاد الجوية الفيدرالية من أن العواصف والأعاصير المتوقعة تشكل "خطورة استثنائية" في المناطق الواقعة في وسط البلاد، مؤكدة أن ثماني ولايات تمتد من اركنساس الى ميتشيغان هي في حالة تحذير من تعرضها لأعاصير.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات

الرئيس: القمة

وتتصدر أجندة القمة الثالثة التي تنعقد تحت شعار" شركاء في التنمية والاستثمار" بمشاركة قادة ورؤساء الدول والحكومات العربية والافريقية - القضايا الاقتصادية والاستثمارية والتنموية وآلية تطويرها وتعزيزها بين الدول العربية والافريقية.

ويرافق الأخ الرئيس كل من وزير الخارجية الدكتور أبوبكر القربي ومدير مكتب رئاسة الجمهورية نصر طه مصطفى ووزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي ومستشار رئيس الجمهورية لشؤون الدراسات والبحث العلمي الدكتور فارس السقاف ونائب وزير النفط والمعادن الدكتور أحمد سالم باصريح ومندوب اليمن الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير محمد الهيصمي والقائم بأعمال سفارة اليمن بالكويت السفير محمد صالح البري والمدير العام التنفيذي لمصافي عدن الدكتور نجيب العوج.

أميركا تعلن

وفقا لما اعلنه المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض في بيان صحفي أصدره مساء أمس وتلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض :" وقد جددت مساعدة الرئيس الأميركي لشؤون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب خلال اتصالها بالرئيس عبدربه منصور هادي تأكيد دعم حكومة الولايات المتحدة الثابت للمرحلة الانتقالية اليمنية".

وأضاف :" كما أشادت خلال الاتصال بجهود ومساعي مؤتمر الحوار الوطني الشامل الهادفة إلى تطوير رؤية مشتركة لليمن أكثر عدالة وديمقراطية، وأكدت دعم الولايات المتحدة لجهود الرئيس هادي الرامية إلى إنهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل والمضي قدما صوب تنفيذ مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي".

وأوضح المتحدث باسم البيت الأبيض أن مساعدة الرئيس الأميركي أثنت على مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في مؤتمر الحوار الوطني الشامل وعبرت عن آمالها في استمرار مشاركتهم في المراحل المتعاقبة لمسار العملية الانتقالية.

مجلس النواب

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس إلى توضيح وزير المغتربين مجاهد القهالي الذي بين للمجلس هموم ومعاناة وزارة المغتربين وما سبق لها أن قدمت للحكومة مقترحات لمعالجة أوضاع المغتربين والحفاظ على حقوقهم وإعلاء كرامة الإنسان اليمني وموقف الحكومة إزاء مقترحات الوزارة من معالجات بهذا الصدد .

فيما استمع المجلس من النائب عبدالكريم شيبان إلى ما قامت به اللجنة البرلمانية الخاصة التي كلفها المجلس بزيارة ميناء حرض للإطلاع على أوضاع المغتربين المرحلين وطبيعة الخدمات المقدمة لهم.

إلى ذلك أقر المجلس منح وزير المالية صخر الوجيه فترة لا تتعدى أسبوعين كاملين للإطلاع على الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت اليها تقارير اللجان البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للدولة وحسابات الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وحسابات موازنات الوحدات الاقتصادية وتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للأعوام 2008 - 2009 - 2010م بناء على طلب وزير المالية.

كما أقر المجلس مناقشة الحسابات الختامية للموازنات العامة للدولة وحسابات الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وحسابات موازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي 2012م الخميس القادم بحضور وزير المالية.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعرض محضر جلسته السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم بمشيئة الله

حضر الجلسة عدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة .

مجلس القضاء

وأهاب المجلس بالقضاة وأعضاء النيابة العامة، الحرص على توفير العدالة للمواطنين من خلال الالتزام بالجدولة المزمنة للقضايا، وتسهيل إجراءات المعاملات والتقاضي ، ومتابعة تنفيذ الاحكام والقرارات القضائية لضمان إيصال الحقوق إلى طالبيها وفقا للقانون.

إلى ذلك هنأ المجلس، رئيس المحكمة العليا - عضو مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور عصام عبدالوهاب السماوي على نيله درجة الدكتوراة عن رسالته الموسومة الدعوى الدستورية بين القانون اليمني والقانون المصري - دراسة مقارنة من جامعة أسيوط بجمهورية مصر العربية .

وكان المجلس استعرض محضر اجتماعه السابق وأقره .

مجور: المبيدات

وأكد الوزير أنه سيتم العمل على التخلص من هذه المبيدات من خلال إتلافها في الخارج على نفقة تاجر المبيدات المتورط في هذه الجريمة اللا أخلاقية وغير المسؤولة.

وأشاد الوزير مجور بتعاون رجال الأمن ومساندتهم لجهود القائمين والفرق الفنية وتمكينهم من أداء مهامهم في التخلص من المبيدات والسيطرة على الوضع الكارثي والخطير ..داعيا كافة المواطنين إلى ابلاغ الجهات المسؤولة عند الاشتباه بتواجد مبيدات مدفونة أو محظورة ليتسنى للجهات المسؤولة اتخاذ الإجراءات المناسبة لحمايتهم من خطر المبيدات وأضرارها وضبط المخالفين.

وجدد تأكيده أن الوزارة لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات الصارمة في مواجهة مثل هذه الجرائم والتي تشكل تهديدا حقيقيا على الحياة البيئية والصحية للسكان خاصة وأن المبيدات المدفونة تتكون من عدة أنواع محظورة وممنوع تداولها في اليمن.

وفي إطار الإجراءات والمعالجات السريعة لاحتواء الوضع قامت الفرق الفنية بتغطية المنطقة المحفورة بطرابيل سميكة وتغطية حوافها بالتراب بالكمية المناسبة بما يضمن الحد من تأثير الروائح المنبعثة مما ترتب عليه التقليل من قوة الروائح المنبعثة واختفائها تدريجيا، وسيتم تنفيذ عدد من الإجراءات الفنية للتعامل مع التربة والتخلص من الآثار المتبقية من المبيدات والتأكد من وجود تسرب للمبيدات في التربة من عدمه والتعامل معها بالطرق المناسبة.

حدث الساعة

العرب والفضاء الافريقي

عباس غالب

■ ،، مرة أخرى يعود السجال حول فضاء التعاون العربي – الإفريقي إلى دائرة الاهتمام وبخاصة عند عقد كل اجتماع لقادة دول هاتين المجموعتين اللتين يؤلف بينهما جوار جغرافي مشترك ومصالح متبادلة وهموم ذات خاصية واحدة.

والحقيقة، فقد لا تختلف أجندة قمة الكويت المرتقبة مع القمم السابقة المعنية ببحث تفعيل آليات التعاون الثنائي والمشترك بين هذه الدول باستثناء الوقوف على أطلال التذكير بأهمية تعزيز هذا التعاون - إن وجد - والدعوات غير الجدية لبذل جهود إضافية لتجاوز تلك العقبات التي تحد من إمكانية تعزيز مجالات التعاون البيني وانسيابية التجارة والأيادي العاملة، فضلاً عن بحث الخيارات ذات الصلة بالمستجدات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على استقرار الدول والشعوب العربية والإفريقية.

وليس من باب التجني أو جلد الذات القول أن القمم السابقة لم تؤت أُكلها فيما يتعلق بتعزيز ميادين هذا التعاون أو فتح فضاءات جديدة للعلاقات في إطارها الثنائي أو المشترك، بل أن الحقيقة المحزنة في هذا السياق بروز إشكاليات إضافية، خاصة تلك المتعلقة بالتباينات السياسية بين الأنظمة والتي بدورها تعيق - تلقائياً - اتساع واضطراد ميادين هذا التعاون.

ولا شك، أن التساؤلات البارزة أمام قمة الكويت في ضوء هذه التطورات التي تعصف بالمنطقة، تتبلور حول الكيفية التي تساهم في إخراج هذه الاجتماعات من النمطية السائدة والقائمة على عبارات الإطناب والمديح وتبويس اللحى إلى أفعال ملموسة تعيد إثراء الفضاء العربي - الإفريقي بالديناميكية والممكن من الثقة بإمكانية أن يذلل الجميع ما لديهم من موارد و إمكانات لخدمة شعوب هذه المنطقة وتحقيق التوازن الإستراتيجي في العلاقات الدولية، خاصة وأن العالم أجمع مقدم على حقبة مختلفة من المتغيرات التي ليس بوسع أحد التكهن بمدى آثارها وانعكاساتها على هذا الفضاء الجغرافي.

ومع كل ذلك، سيظل المواطن في هذه الدول متشائماً، ما لم يكن ثمة شيء جديد وعملي يمكن أن يقوله هؤلاء القادة لشعوبهم وبما يفصح عن آليات جديدة تساعد على قيام منظومة اقتصادية متكاملة وإطار سياسي فاعل يسهران على مصالح جميع شعوب ودول هذه المنطقة .***

وبالمناسبة، فقد تفاءلت الدوائر الرسمية في العاصمة صنعاء للمبادرة المشكورة بإدراج قضية اللجوء الافريقي إلى اليمن ضمن أولويات موضوعات هذه القمة وإمكانية أن تخرج بقرارات إيجابية تجاه دعم اليمن الذي يتحمل بمفرده أعباءً متزايدة للقيام بواجباته الإنسانية تجاه تدفق الهجرة غير الشرعية من دول القرن الإفريقي والتي تجاوزت سقف المليون لاجئ ، خاصة وأن مسؤولية اليمن في هذا الإطار إنما تمثل خط الدفاع الأول للحد من تسلل هذه الهجرة إلى دول الجوار الجغرافي الخليجي.. وستبقى هذه الآمال مرهونة بجدية ما يمكن أن تفضي إليه مخرجات قمة الكويت إزاء دعم اليمن الذي يترنح – مع الأسف الشديد – تحت مطرقة مشاكله الداخلية والإرهاب وسندان الهجرة الإفريقية بينما اكتفى الآخرون بمراقبة المشهد المأساوي عن بعد!!.